

الاستثناء التونسي أمام اختبار «داعش»

في التاسع من آذار/ مارس الماضي، اجتمع التونسيون لدفن شهداء الوطن الذين سقطوا في المعركة مع تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» قبل يومين في مدينة بن قردان الحدودية. كان التضامن حقيقياً، فالوحدة تجاوزت المناطق والأجيال والطبقات الاجتماعية كافة. بدأ التونسيون مرتاحون لمشهد سكان بن قردان ينتفضون في وجه «إرهابيي» داعش ويثبتون انتماءهم لـ «الامة التونسية»، على الرغم من التهميش اللاحق بهم من الدولة المركزية. هؤلاء، الذين وصفوا بـ«المخربين» (كما بالنهضوية والسلفية) في وقت سابق، بعد امتناعهم خلال الانتخابات الأخيرة عن التصويت لحزب «نداء تونس»، (حزب السلطة اليوم)، تحولوا فجأة إلى «أبطال الأمة». وبدأت اللحمة الوطنية تحت شعار «كلنا متحدون ضد الإرهاب»، ونصر الجيش، التي حظيت بأبهة عظيمة، كانتصار على كل الشكوك والإنشاقات. حظينا هنا بدليل إضافي يؤكد «الاستثناء» التونسي.

مع ذلك، تبقى أسئلة كثيرة معلقة: هل نحن حقاً أمام لحظة تأسيسية تسمح ببناء وحدة وطنية حقيقية؟ فالشرح الذي اتسع بين النخبة السياسية وجزء كبير من الشعب التونسي منذ رحيل بن علي، والخطابات السياسية التي وضعت الجنوب بشكل دوري بكل أنواع التهم، وعجز النخب عن الاستجابة الحقيقية لمطالب الثورة، وتنامي الفوارق الاجتماعية، والفساد على نطاق واسع، إلخ.. كلها مؤشرات تطرح السؤال: هل تعدّ الحرب على «داعش» كافية لضمان التماسك الوطني واستقرار «النموذج التونسي»؟

شرح الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في حديثه للتلفزيون الوطني للتونسيين بأننا «نواجه هجوماً غير مسبوق، ومنظم. المعتدون ربما كان هدفهم السيطرة على هذه المنطقة وإعلانها ولاية جديدة باسم المجموعات المتطرفة»، ثم أضاف «التونسيون في حالة حرب ضد هذه المهجبة والغفان الذين سننقضي عليهم»، بينما تظاهر بنسيان أن هؤلاء «الغفان» الذين يود إبادتهم هم أبناء تونس (أعلن رئيس المجلس العسكري لصبراته في وقت سابق أن معظم مقاتلي «الدولة الإسلامية» الذين نفذوا الهجوم هم تونسيون). بموازاة ذلك، انتشرت صورة «سلفي» (selfie) على نطاق واسع في مواقع التواصل الاجتماعي لجنود شبان يحتفلون بالنصر مع جثث «إرهابيين» في انتهاك للكرامة الإنسانية. وهنا نسأل كيف يمكن أن نقود حرباً ضد عدو، على هذا القدر من القرب (الحميمية)، ونستمتع بقتاله؟ وكيف وصلنا بالأساس إلى هنا؟

عندما تكشف بن قردان التحديات

في بن قردان، المدينة التي تقع في أقصى الجنوب الشرقي من تونس بالقرب من الحدود الليبية، تتلبور معضلات النظامين السياسي والاقتصادي الذي حكم تونس منذ سنتين عاماً. عاشت بن قردان، المهمة منذ الاستقلال، على التهريب والتجارة غير الشرعية، ومؤخراً على تجارة السلاح. ولعبت شبكات نافذة، حيث الأموال والتعاقد القبلي والمحسوبية بموازاة عناصر من الدولة، دوراً مهماً في تفعيل الاقتصاد المحلي. وفي غياب بديل حيوي يضمن التنمية الاقتصادية في المنطقة، فضلت السلطات المتعاقبة غض النظر عن هذا الواقع حفاظاً على الحد الأدنى من السلم الأهلي. لكن الحرب التي اشتعلت في ليبيا، وسقوط نظام القذافي وضعف الحكومة التونسية سهلت دخول «الجهاديين» إلى المعادلة، وكانت بن قردان، وبشكل أوسع الحدود الجنوبية - الشرقية، أرضاً خصبة لتنظيم شبكات لتجنيد مقاتلين وإرسالهم إلى العراق وسوريا.

واستهدفت اعتداءات «داعش» في السابع من آذار/ مارس الماضي مراكز الحرس الوطني والشرطة وكذلك الكفنة العسكرية، وأدت بحسب الحصيلة النهائية إلى مقتل 36 «جهادياً» و12 عنصراً من قوى الأمن و7 مدنيين بينهم طفل في الثانية عشرة من عمره. وتأتي هذه الهجمات بعد عشرة أيام تقريباً على سيطرة «داعش» على مدينة صبراتة الليبية، الواقعة على بعد 100 كيلومتر تقريباً من الحدود التونسية. وهذه الهجمات لم تكن الأولى من نوعها. منذ ثورة العام 2011، قتل العشرات من عناصر الحرس الوطني والشرطة والعسكريين في هجمات مسلحة، لا سيما في المناطق الحدودية. وفي متحف باردو في تونس، قتل 22 شخصاً في هجوم إرهابي دام في آذار/ مارس العام الماضي، وبعد ثلاثة أشهر، قتل 38 شخصاً في سوسة. أما «الجهاديين» التونسيين فيقال إن أعدادهم بين 5 آلاف و6500 عنصر على الأراضي الليبية، وإن أجمع المحللون على ربط تنامي ظاهرة السلفية الجهادية بفترة التسعينيات وحكم بن علي، فلا يمكن تجاهل سقوط النظامين الديكتاتوريين في تونس وليبيا، والعلاقة المتأرجحة لـ «حركة النهضة» (التي تولت الحكم) مع الحركة السلفية، والتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا في 2011، وإضعاف الدول، وأخيراً الإفراج عن 1200 سلفي، بينهم 300 قاتلوا في أفغانستان، وذلك في آذار/ مارس 2011 في ظل الحكومة الانتقالية برئاسة الباجي قائد السبسي نفسه. كل ما سبق عوامل سمحت إلى حد كبير بانتشار هذه الظاهرة (وفق تحليل «مجموعة الأزمات الدولية»، شباط/ فبراير 2013).

«نحن في عداد الأموات»

من المفيد التذكير بأن أحوالاً خمسة مرت على الثورة، وإن سمحت بتوافق أتاح اقتسام السلطة بين النخبة السياسية التقليدية المتمثلة بـ «نداء تونس» والنخبة الإسلامية الجديدة المثبقة عن صناديق الاقتراع، إلا أن مطالب الثورة بقيت حياً على ورق. لقد أضعف التنافس السياسي إلى حد كبير مؤسسات الدولة، أما ضحك الهجمات المانحة الأموال التي فرضت إصلاحات اقتصادية نيوليبرالية على يد النخبة المحلية، فقد نتج عنه تفاقم المشاكل الهيكلية في الاقتصاد التونسي وأسهم في اتساع رقعة الفساد.

وهكذا وجد التونسيون أنفسهم في مواجهة دولة ذات وجهين: سلطوية عندما يتعلق الأمر بيقع الحركات الاجتماعية والحريات الفردية، وغائبة في مواجهة الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية التي تعصف بالبلاد. وإلى جانب عنف وهي غياب الشروع السياسي والاقتصادي في المناطق العميقة، يتفاعل غضب مكبوت منذ بعض الوقت يبنفي أن ينهيه المجتمع التونسي بأكمله إلى التحديات الراهنة. الشباب الذين قاتلوا قوات الأمن في انتفاضة 2010 - 2011 وكتبوا على الجدران، ورفعوا أصواتهم صارخين «رجاءً استمعوا لينا»، تغير خطابهم

.. بألف كلمة

الحياة اليومية في العراق

.. تلك التي تكفل القصف والحصار والغزو والاحتلال الأمريكي / العالمي بتدميرها، بعدما أوهنتها أنظمة الاستبداد. في هذه اللوحات عراق فساد العالدين بكل بهائنه، بهائشم، ننشرها كرجاء يستحضره الاقتراب من 9 نيسان، حين دخلت الجحافل الغازية إلى بغداد بعدما مرت بالبرصه وبارض السواد. وقد حدث ذلك في الربيع، فصل الجدد، وفي مكان هو، منذ البابليين والسومريين، مصدر أسطورة التجدد.. فمتى يكون «حقاً قام»..

اللوحات لفيفل لعبيبي من العراق



باسم دحروج - سوريا

المرير الذي يعيشونه. وفق هذا المنظور، لا تطرح مسألة تأثير الدين طالما أن من البيديهي أنه غير ذي صلة، لكن، وعلى الرغم أن السلفية الجهادية أصبحت اليوم ظاهرة عالمية، فإن الطريقة التي يعطي بها المرشحون الشبان للجهاد، في كل بلد عربي، معنى للأزمة الاجتماعية والسياسية المحلية كما للحروب الاستعمارية التي يعيشها العالم العربي على مدى عقود، تبدو متجذرة في المخيلة الجمعية التاريخية وفي الثقافة المحلية الخاصة. وبعيداً عن التناقض الإختزالي بين الطرفين الأول الذي يمتلك رؤية ميكانيكية بشأن تأثيرات الدين على سلوك الشباب السلفيين وبين الجهة الأخرى التي تقدم رؤية «مادية ماركسية» بحتة تتعلق بأسباب الظاهرة الجهادية، فإن تحليل الظاهرة السلفية الجهادية يتكسب معنى عميقاً إذا نجحنا في اكتشاف كيفية تقاطع الحقيقة السياسية والاجتماعية الموضوعية مع المرجعيات الدينية لتشكّل علماً من الدلالات تتداخل فيه مسلكيات هؤلاء الشبان لتكتسب معنى.

وختاماً، وأبعد من التحدي الفكري الذي تطرحه الظاهرة السلفية، دعونا مأساة بن قردان للبحث عن أجوبة سياسية واضحة لمجموعة من الأسئلة: هل من اللائق الاستمرار في الكلام عن «استثناء» تونسي جرى تكريمه بجائزة نوبل للسلام، وأن نستمر بالإحتفاء بصفتنا التلميذ النجيب للديموقراطية، في ظل غياب أي بديل اقتصادي واجتماعي؟ هل من اللائق الاحتفال بالاتحاد المقدس ضد «داعش» في حين أن أولاد تونس هم من يشغل الصفوف الأمامية لهذه الحرب؟ هل يمكن حقاً أن نستمر في حالة الإنكار والإعتقاد بأنه يمكن التأسيس لديموقراطية قابلة للاستمرار في تونس في وقت تشهد ليبيا وكل دول المنطقة حروباً هي الأكثر ضراوة بين مختلف القوى الإقليمية والغربية؟ وعلى هذه الحال، وإذا استمرت النخبة الحاكمة في اعتماد سياسة النغامة ولم تبلور سوى حلول أمينة، فإن الحركات الاجتماعية الأخيرة في كانون الثاني/ يناير 2016 في القيصرين وسيدي بوزيد وتونس العاصمة، التي تطالب بفرص عمل وتنمية جوية، تستمر في حشد آلاف المواطنين. هؤلاء يظهرون، على الرغم من إغراء «داعش» أو/ والشائط الشمالي للبحر المتوسط، أن الأمل لا يزال مسموحاً. يظهرون أن تحدي الحكام ماض قدماً وأن النضال من أجل عالم أكثر عدلاً مستمر. وهو أمل تشدّد الحاجة إليه لمواجهة العنف الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه تونس، وبشكل أعم المنطقة العربية.

هالة اليوسفي

باحثة وأستاذة الاقتصاد في جامعة دوفين / باريس، من تونس

فكرة

الخرطوم:

ماذا في الكوشة؟

أواخر شباط/ فبراير الماضي، احتضنت مدينة الخرطوم بازاراً من نوع جديد على أهلكا كان عنوانه «أسرار الكوشة». والكوشة بالعامة السودانية هي مكبّ النفايات، أما الأسرار فهي الاحتمالات التي يمكن الوصول إليها إذا أخذ ما في المكبات وأعيد تدويره. المشاركون الـ30 في البازار قدّموا للزوار أدوات منزلية وأعمالاً فنيّة مصنوعة حصراً من القمامة الهدف الأساسي لهذه المبادرة التي قامت بها خمس مؤسسات في مقدمتها «جمعية فاندورا للفنون»، كان توعية سكان الخرطوم إلى أهمية إعادة التدوير وعوائده على البيئة ومحاولة إيجاد حلول لأزمة نفايات متفاقمة تشبه تلك التي تجتاح عواصم أخرى في المنطقة العربية.

يسكن ولاية الخرطوم 8 ملايين نسمة ويزورها بشكل دائم زوّار من جميع أنحاء السودان نظراً لإحتضان العاصمة المؤسسات الحكومية. يصدر عن نشاط هذا العدد من البشر يومياً 4200 طن من النفايات، 60 في المئة منها تُلقى في غير أماكنها المخصصة، بينما تشير دراسات إلى أن 60 في المئة من هذه النفايات يمكن تجنب تراكمها في الشوارع لو أنّ مبدأ الحفاظ على البيئة كان في اعتبار السكان، ولو أنّ جمال مدينتهم، وبالأساس صحتهم، كان لها الأولوية لديهم. فالأزمة تتعاظم والحكومة لا تؤدي واجبها طبعاً، إذ إنّ عدد شاحنات نقل القمامة في الولاية يبلغ 97 شاحنة بينما عددها في مجمل السودان 500.. نصفها معطل. هذه الشاحنات لا

تنقل القمامة إلى مطامر صديقة للبيئة، وهي قليلة، إذ تحتاج الخرطوم وحدها 180 منها للتعامل مع الكم الهائل من القمامة المنتجة يومياً. هناك أيضاً أن أجور عمالي النظافة متدنّية جداً مما يضطرهم إلى قضاء جزء من وقت دوامهم في فرز النفايات التي يجمعونها بهدف بيعها إلى معامل إعادة التصنيع التقليدية التي تتعامل مع المصانع الكبرى بغياب نظام لإعادة التدوير تتبناه الدولة. هؤلاء العمال لا يعطون ما يستحقونه مادياً، وفوق ذلك تبقى النظرة إليهم دونيّة لتعاملهم مع القذارة. القذارة التي ينتجها من يحتقرونها! في اليابان، يحصل عامل النظافة على أجر شهري يصل إلى 9000 دولار ويحظر القانون تشغيل غير اليابانيين في هذا القطاع. لن تكون الخرطوم مثل طوكيو بين ليلة وضحاها، لكنّ هناك خطوات يمكن القيام بها للوصول إلى حلّ نهائي للأزمات، ولعل بازار «أسرار الكوشة» يكون أحد هذه الخطوات. المشاركون في البازار، ومعظمهم نساء (طبعاً)، لم يبيعوا كثيراً من منتجاتهم، لكنهم قالوا شيئاً للناس عن الممكن. وجود أناس كهؤلاء ضروري وهم سيعودون العام المقبل بأفكار جديدة. هكذا هم الحللون!

ربيع مصطفي



تنظيم مهنة عاملات الجنس بالمغرب

«الجمعات العربية مجتمعات خطيرة لأنها تمارس الحرمات سرية».

الكاتب والروائي الراحل عبد الرحمن منيف

تعترى مهنة عاملات الجنس بالمغرب فوضى عارمة بسبب عدم تنظيم الدولة لهنة صارت تقر بوجودها وتستفيد من مداخيلها شأن المجتمع الذي يتسم موقفه بالتناقض، إذ يصف الهنة بأنها «حرام» لكنه يتعامل مع أموالها كـ «حلل».

ويشكل عدم تنظيم المهنة وتاطيرها بقانون يحمي حقوق العاملات والسماح لهن بتأسيس منظمات أهلية ونقابية للدفاع عن حقوقهن وصيانة كرامتهن وحل المشاكل التي تعترى مهنتهن، ويصون المجتمع من نشر الأمراض الخطيرة المتنتقلة جنسيا، وبالأخص بفيروس «فقدان المناعة المكتسب»...

شذرات عن الهيام والنكاح

تعتبر عملية ممارسة الجنس من بين الفرائز التي يمتني ممارستها كل إنسان وحيوان، بينما يمنع الإنسان اليوم من ممارستها باسم الدين والعادات والتقاليد، مما يخلف عقدا نفسية ومشاكل صحية. وقد قال الأولون الكثير عن الهيام والصبابة والحب والجنس.

ورد في الأساطير اليونانية أن ديونيزوس ترعرع وراح هو وسيلين ليعلمان الناس زراعة الكروم، وصناعة الخمر، وممارسة النشوة، وتحقيق اللذة، ويفرضان في كل مكان مرا به الاحتفال بديونيزوس اعترافا بجميله.

بينما كتاب «الروض العاطر في نزهة الخاطر» للشيخ الإمام العلامة الهمام سيدي محمد النفاوي فصيح لهذه الجهة، هذا إن لم نذكر سواء وكذلك هناك أشعار شهيرة، وقد خلص الجليلي السقاري في دراسته المعنونة «الجسد والمقدس: قراءة في الخطاب الفقهي لابن القيم الجوزية»، (والمنشورة في «الجملة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية») إلى أن العرب القدماء كانوا أكثر انفتاحا منا في نظرتهم إلى جسدهم وفي طريقة تحصيلهم لتعهم ولذاتهم، والدليل أنهم كانوا يسمون الأشياء بأسمائها ويحدثون عن كثير من أعضاء الجسد، مما نتج عن ذلك اليوم من تسميتها، وكانوا يتكلمون عن علاقات الحب والجنس بكلام قد نسكت عنه اليوم إما بدافع الحياء أو بدافع الخوف». وبالفعل تغير أسماء الأجهزة التناسلية للذكر والأنثى ضحك الشباب من الجنسين، بل ويصعب اليوم في المغرب أن ينطق المرء بكلمة «عقد النكاح» باللسان الدارج؛ سيשמع الناطق بجرح شديد، لأن المعنى سيفهم بدقة ووضوح، وسيوصف ناطقه بقلة الحياء والأدب، على النقيض من نطقها باللسان العربي المبين الذي يجعل معناها غير مفهوم، الأمر الذي يسري على الخطاب القرآني والتراثي. فالعديد من المؤسسين يصلون بآيات لا يفهمون معناها وتفسيرها، ويستدلون بأحاديث لا يدركون معناها وروحها.

الدعارة قديما

أشار المؤرخون المغربي والإنثولوجيون والإثنوغرافيون والرحالة الأجانب إلى وجود ظاهرة الدعارة في بعض المدن التي كتبوا عنها، وأسهبوا في ذكر أسبابها ووصفوا حال مهنتيها ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي والعرفي والمادي والثقافي والديني. ذكر الحسن بن محمد الوزان القاسي الملقب بـ «ليون الأفريقي» في كتابه «وصف أفريقيا» أنه عاين في مدينة فاس دورا «عومية» تمارس فيها الدعارة بثمن بخص، تحت «حماية» رئيس الشرطة أو حاكم المدينة. وورد في كتاب «اختلاف أعلام الناس لجمال أخيار حاضرة مكناس» لؤلفه عبد الرحمن بن زيدان «أن السلطان عبد الرحمن كان في القرن الثامن عشر كتب عن الظاهرة، وأضاف: لقد تسلط الشيوخ على نساء رعايهم بإلحاح والقبض على من كانت عنده زوجة حسنة حتى توصلوا لفسادها». وأشار الشيعي في «تاريخ الضعيف الرباطي» أن القائد الحبيب الملكي سيطر على قرية باكسلها سنة 1767 وجعلها خاصة به، وهي قرية ليس فيها إلا النساء، لقد كانت متنوعة على

الرجال ولا يدخلها إلا بفرده. كما كان يأتي النساء بالإكراه».

ويقول المؤرخ الفرنسي لوتوتو، الذي عاش بفاس قبل الاحتلال، إن البغاء كان يشمل أغلب بيوت قصبية بوجود قصبية تاميريت وبالقراب من باب فتوح، وكل الأحياء الفقيرة التي كانت تعج بالنساء القادمات من البادية، وكان يقطن في منازل تكثرها «القودات» ويتقاضى منهن ممثل السلطة مبالغ معينة، وقد اشتهر حي مولاي عبد الله، ومواسم باشا المدينة عبد الله حماد، الذي وضع منازلهم رهن إشارة نساء وافدات على فاس مقابل مبالغ مالية يدفعونها بانتظام (أسبوعيا أو شهريا).

أصدرت «إدارة الحماية» الفرنسية قانونا ينظم البغاء في المغرب، وهو المرسوم المؤرخ في 16 كانون الثاني/يناير 1924، الذي رخص لفتح منازل رسمية للمتعمة، وتم إلغاؤه عام 1954. وعملت السلطات الفرنسية على هيكلة أدم مهنة في التاريخ بمنع ممارسة الدعارة في البيوت في الأحياء الشعبية وإحصاء مهنتات الجنس وجمعهم في مكان واحد مراقب وخاضع للمتابعة الطبية تجنبا لتفشي الأمراض التنقلة جنسيا وكان أشهرها وأخطرها وقتها داء الزهري (السيفيليس). ويعد حي «بوسبير» الجاور للمدينة القديمة، وشطره الثاني الواقع بدرب السلطان، أحد أشهر



تفريد البشبي - السعودية

الأحياء البيضاوية التي كانت تباع فيها المتعة الجنسية للجنود الأجانب من فرنسيين وغيرهم، وعنه يقول الصحافي بيير داريوس في ريبورتاج أنجزه عام 1933 «بوسبير اسم ظل مرتبطا في ذاكرتي بمنظر يجمع بين الجمال والبؤس في الآن نفسه».

كانت مساحة حي بوسبير تبلغ 24 ألف متر مربع، وبلغ عدد العاملات به ما بين 600 و900 مهنته جنس، وحدد رقم آخر عدد العاملات به بألف، من فرنسيات وإسبانيات ومغربيات مسلمات من الأطلس المتوسط وسوس، ومغربيات يهوديات، وبلغ عددهن 3000 بعد توسيعه ليشمل المدينة القديمة والجديدة، وبلغ عدد زواره في اليوم 1500 في النهار، وضم «المخور» غرفا وحمامات ووسائل نقل تساعد الغادين إليه والرائحين منه، فضلا عن تقديم الطعام للزبائن. وأشجى أول مخاور رسمي قانوني خاضع للمراقبة الرسمية للسلطات زمنئذ.

حملت أزقة حي «بوسبير» أسماء «المراكشية» و «الوحدية»، وظلت أبوابه «مفتوحة إلى حدود سنة 1953. وبلغ عدد مهنتات الجنس بالمغرب آنذاك 30 ألفا، حسب إحصائيات الكاتبتين ماتيو وموران.

ويحكى أن إحدى النساء البيض بإحدى المدن المغربية الواقعة في الجنوب

0.25 صفحة في السنة فقط معدل

القراءة لدى الفرد العربي، فيما

يمضي الطفل العربي نحو 6 دقائق سنوياً في القراءة خارج الكتب المدرسية والمناهج التعليمية.

الدعارة اليوم

تعرف هذه الهنة اليوم بالمغرب فوضى عارمة، ويصعب معرفة العدد الحقيقي لمهنتات مهنة الجنس لعدم وجود إحصاء دقيق يحددن. وقد أكد عالم الاجتماع المغربي وصاحب النظرية الجسناسية، عبد الصمد الديالي، في محاضرة معنونة «الانتقال الجنسي في المغرب»، ألفاها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، أن «العمل الجنسي حل غير مهيكول لمشكل البطالة في صفوف الفتيات، وأيضا عامل محرك للسياحة الوطنية والأجنبية بل في بعض المدن والجهات، فالعمل الجنسي هو أحسن نشاط اقتصادي». وأردف: «هناك قبول عملي للعمل الجنسي من طرف السلطات في بعض الأحيان، ترفض أن ترى وترفض أن تعاقب، وتفضل العمل الجنسي على الحجاب أو الفقر، مع حملات قمعية من حين لآخر للضغط على العنيتين وإظهار أن الدولة تحارب الفساد، وبالأساس من أجل مساعدة الإدارة على الارتشاء».

ويرى الديالي أن الجسناسية المغربية اليوم معرضة لمخاطر عدة لأنها غير محمية، وأكبر خطرين هما: الحمل خارج إطار الزواج - الحمل غير المرغوب فيه - ثم خطر الأمراض القابلة للانتقال الجنسي. ويضيف أن «أساس الصحة الإنجابية والجنسية هو الحق في الجنس، وبالتالي لا بد من الإحتعاد، لا بد من الاعتراف القانوني بالجنس قبل الزواج كحق وكمارسة شرعية وحق إنساني بالأساس. والفصل 490 في الدستور الذي يعيد تحريم حق «المحصنة» أي غير المتزوجة، لكنه نص مكنن، لأن كلمة زنا غير مستعملة في الفصل، وغلفت بكلمة فساد. وكذا حذف «الحد» وهو الجلد للزاني غير المحصن ووضع مكانه السجن من شهر إلى سنة، وهذا تعلمن ثان. ويخلص عالم الاجتماع إلى أن التربية الجنسية عامل أساسي لحماية صحة المغاربة من الأمراض الجنسية ومن مخاطر غير مرغوب فيها كظاهرة الإهمات الغازبات. فالتربية الجنسية ضعيفة ووسائل منع الحمل غير مباحة للجميع.

وكان الكاتب الصحافي البريطاني جون برادلي (Bradley John R) قد قال في كتابه «وراء حجاب العيب: التجارة وثقافة الجنس في الشرق الأوسط»، (Culture of Sex in the Middle East Behind the Veil of Vice: The Business and Culture of Sex in the Middle East Behind the Veil of)، والمنشور في نيويورك 2010، أنه «يجب التمييز بشكل دقيق بين «المتشددين دينيا» والناس العاديين. بطبيعة الحال، المتشددون دينيا والقاضون ومعارضون لأي شكل من أشكال الحرية الجنسية، وهم أقلية، تماما كما هم أقلية الإنجيليون المتشددون بالولايات المتحدة الأمريكية».

... هناك بحسب مجلة «نيوزويك» الأميركية، ما يقدر بـ 19 ألف عاملة جنس يشتغلن بكل من الرباط وطنجة وأغادير وفاس، ربعهن لا يستعملن العازل الطبي أثناء ممارسة الجنس مما يشكل خطرا على حياة الزبائن. وأوردت المجلة خبر وجود دراسة رسمية أعدتها السلطات المغربية خلال منتصف العام الماضي (2015) حول الدعارة بأربع مدن مغربية.

وكان علل القاسي، وهو من أبرز سياسيي وأدباء المغرب، ومؤسس حزب الاستقلال وزعيم الحركة الوطنية المغربية، وأحد أعلام الحركة الإسلامية الحديثة رفقة محمد عبده ورشيد رضا ومحمد الطاهر من عاشور وغيرهم قال: «الذي يريد القضاء على الدعارة فيلعمل على تغير النظام الاقتصادي القائم في البلاد».

صالح بن الهوري

صحافي من المغرب

عقبة أمام قطاع التجارة ومنتفس للشباب البطال

قصة الشباب الجزائري مع التجارة الموازية

الوطنية لحماية المستهلك ولا الاتحاد الوطني للتجار والحرفيين (وهما من أكثر التنظيمات التي تتعامل مع مصالح مديريات التجارة) بما تم تحقيقه، بينما روجت لها الحكومة في وسائل الإعلام.

فاخر الأرقام تشير إلى عودة حوالي 200 سوق فوضوي، جعلها ينشط بالجزائر العاصمة وهران، فيما تشير السلطات الوصية إلى أن حوالي 73 في المئة من الأسواق الفوضوية والموازية قد تم القضاء عليها مع نهاية عام 2015.

ووسط هذا التضارب في الأرقام، يكشف الخلاف المالي الكبير الذي خصصته الحكومة لاحتواء الظاهرة والقضاء عليها تدريجيا تركيز السلطات على إنجاز أسواق جوارية بالبلديات والولايات لإدماج أصحاب الأنشطة الموازية، فحسب ما تناولته صحف جزائرية، انفق في هذا السبيل 14 مليار دينار لإنتاج 291 سوقا مغلقة و786 سوقا جواريا مع إتمام هياكل أخرى. وحسب ما أفادت به مصالح وزارة التجارة، فقد مكنت هذه المشاريع والمرافق التجارية من إدماج أكثر من 20 ألف تاجر كانوا يمارسون أنشطة تجارية موازية، وكان عددهم يقدر بحوالي 48.500 بيلجون إلى ذلك كعمل موسمي أو دائم.

وعلى الرغم مما أنجز من مراقق تجارية لمواجهة استفحال النشاط

التجاري الموازي، يؤكد العديد من الشباب الجزائري، ممن قذفت به البطالة إلى الأسواق الفوضوية، أن هذا النشاط يقدم لهم ولأسرهم متنفسا بمواجهة ارتفاع تكاليف الحياة والفقر وضغط ظروفهم المادية. ويرابط الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 عاماً بالأسواق الموازية التي يقع جعلها في وسط المدن، ويحافظون على أملاكهم لا يغادرونها. ويوفر لهم معلمهم ذلك مداخيل مالية سريعة. ويعيش معظم هؤلاء الشباب مع ذويهم في مساكن واحدة.

وفي الواقع تغيب الرقابة الرسمية على نشاط التجارة الموازية، وتتعامل السلطات معها بلهونة، وعلى الرغم من حملة «تطهير» المحلات الفوضوية، فما بدا هو أن هدفها الإحتواء الجزئي للظاهرة وليس القضاء عليها. وتقول الحكومة إنها تراعي ما تمر به البلاد من ظروف سياسي واقتصادي صعب وحساس جراء انخفاض مداخيل قطاع المحروقات... فيستغل هؤلاء الأمر لفرض منطقتهم على الجهات الوصية ومصالح التجارة، ما يؤدي إلى حرمان الجباية المحلية من المداخل المالية التي شحت وقد تخففي في حال مواصلة الدولة تجاهل خطورة التجارة الموازية على الاقتصاد الوطني، إذ يبدو أن

عادت ظاهرة الأسواق الفوضوية والموازية إلى مدن الجزائر الكبرى بعد أن اختفت لفترة. ويمارس شباب يقولون إنهم يعانون من بطالة حقيقية عجزت مشاريع الدعم الحكومي في التقليل من وطأتها، تجارة غير رسمية ولا منظمة لجنى بعض المداخل المالية من دون تسديد ضرائب. ويشير بعض الشباب إلى الحال التجارية التي ما زال المئات منها ببلديات الجزائر مغلقة وغير مستغل بسبب عزوف واضح للمعتمدين بها عن استخدامها في ممارسة النشاط التجاري.

ترى الحكومة بمنظار آخر التجارة الموازية التي استفحلت خلال الأونة الأخيرة بعدد من مناطق البلاد الكبرى، إذ تعتبرها عقبة أمام تطوير وتنظيم قطاع التجارة بالجزائر. فما سمي «الحملة الوطنية» للقضاء على الأسواق الفوضوية في 48 ولاية، التي انطلقت في العام 2012 (بإشراف مصالح وزارة التجارة على المستوى المركزي والمحلي بجمعية البلديات وأجهزة الأمن)، كان هدفها إزالة محلات القصدير أو التلك من شوارع المدن وأحيائها، وهي لم تحقق النتائج المطلوبة والرجوة منها بحسب آراء مختصين وفاعلين في الحركة الجمعوية المتعاملة مع قطاع التجارة، إذ لم تفتتح الجمعية



قضايا سودانية محلية.. وخيارات دولية

أكثر من خمس سنوات، توسط الاتحاد الأفريقي في الشأن السوداني عبر ممثله ثابو أمبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، خاصة في ما يتعلق بالتمرد والحرب المشتعلة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، إلى جانب دارفور. خلال هذه الفترة، عقدت عشر جولات تفاوض رسمية وأثنان غير رسميتين وثالثة في أواخر الشهر الماضي أطلق عليها «اللقاء التشاوري الاستراتيجي»، وبسبب هذا السجل الذي لم يحقق شيئاً يذكر، لم يعول كثيرون على اللقاء الأخير الذي استضافته أديس أبابا حيث مقر الاتحاد الأفريقي، وتوقعوا بياناً مفصلاً بالإسف لأن الجولة لم تتمخض عن شيء.. أمبيكي طلب من وفود الحركة الشعبية – شمال، وحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، وحركتي العدل والمساواة وتحريير السودان (جنات مني مناوي) الدارفوريتين، ومن الوفد الحكومي، إعداد تصوراتهم كتابة وتسليمها له، ثم قام بأعداد ورقة توثيقية تستند إلى وقف العدائيات في مناطق القتال، باتجاه وقف دائم لإطلاق النار، ثم الدخول في مفاوضات مباشرة تخص المنطقتين ودارفور، على أن تترك القضايا العامة لتبحث في الحوار الوطني في الخرطوم.

الحكومة تقبل والمعارضات ترفض!

وكانت المفاجأة في توقيع الوفد الحكومي على الورقة بينما رفضت أطراف المعارضة الأربعة التوقيع عليها، متهمه الوساطة بالتخلي عن دورها الحيادي وتبني وجهة نظر الحكومة، خاصة بما يتعلق بحوار الداخل الذي ترى المعارضة ان الحكومة تسيطر عليه، بينما كانت تطالب دائماً بتهمية المناخ وعقد جلسة إجرائية خارج السودان، وألا يتراسه عمر البشير.. وهي الشروط التي رفضتها الحكومة بحجة ان الحوار سوداني لا بد أن يعقد داخل السودان، باعتبار أنه ليس من المعقول أن يكون رئيس البلاد عضواً في حوار تحت رئاسة مختلفة. ولخص ياسر عرمان الأمين العام للحركة الشعبية – شمال الوضع بقوله ان «الحكومة تفاوض الحكومة»، وانهم على استعداد لمقاومة أي ضغوط اقليمية أو دولية لحملهم على التوقيع على الوثيقة التي لا تلبى طموحاتهم. المهدي عاب على أمبيكي التسرع وعدم تخصيص وقت إضافي للوصول إلى توافق مع المعارضة وحملها على التوقيع، وفسر بعض الراقيين موقف المهدي هذا على انه مؤثر على التحاقه بخارطة الطريق بصورة ما، خاصة أنه ليس لديه قوات عسكرية، كما انه ركز على القضايا الوطنية أكثر من اهتمامه بالقضايا المحلية لدارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وكانت مفوضة الاتحاد الأفريقي قد أمهلت الحركات المعارضة فترة أسبوع للتوقيع، كما دعت الجميع إلى البعد عن التصريحات التي تزيد نار الخلافات اشتعالاً. ومن جانبه دعا المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الحركات للتوقيع.

أعدت هذه التصريحات مؤشرا ان الضغوط على

المعارضة للتوقيع يمكن أن تتطور وتصل إلى تطبيق عقوبات من خلال عرض الأمر على «مجلس الأمن والسلم» التابع للاتحاد الأفريقي الذي يمكن بدوره أن يحيل الأمر إلى مجلس الأمن الدولي لإعطاء أي إجراءات عقابية تأثيراً أقوى. فرفض قوى المعارضة التوقيع يصب في صالح الحكومة ولو من باب العلاقات العامة.

صفحة من التاريخ

على ان سجل التدخل الإقليمي والدولي في السودان لا يحمل مثل هذه الجدية والصرامة. فمثلاً، في العام 2006، أشرف كلا من نائب وزيرة الخارجية الأمريكية وقتها وروبرت زوليك ووزير التنمية الدولية البريطانية هيلاري بين على اتفاقية أوجا بهدف وضع حد للعنف في دارفور، لكن أثنان من الحركات المتمردة رفضتا التوقيع، وهدد المبعوث الدولي وقتها أيان برونك انه لن يتم تعديل فاصلة واحدة في الاتفاقية، وان رافضي التوقيع تنتظرهم عقوبات دولية، لكن شيئاً لم يحدث تجاههم في واقع الأمر. ويعود ذلك إلى ان السياسة الغربية تجاه السودان كانت، وربما لا تزال، تتأثر بجماعات الضغط المختلفة، أكثر من تأثرها بأراء وسياسات الدبلوماسيين المحترفين. فهؤلاء مثلا كانوا يفضلون أن يبقى جنوب السودان في إطار السودان الموحد، ليسهم في تخفيف التوجهات الإسلامية المتطرفة لدى الخرطوم، مع التأكيد على حق جنوب السودان في إدارة شؤونه بنفسه.. لكن اللوبيات الكنسية ومجموعات السود في الكونغرس الأمريكي كانت تضغط في اتجاه فصل الجنوب «إنقاذ المسيحيين والأفارقة من السيطرة والهيمنة العربية والإسلامية» كما تقول.

الجديد هذه المرة هو التحولات التي تشهدها المنطقة والعالم عموماً، خاصة مع تصاعد الهم الأمني بمرور قضية محاربة الإرهاب ونموذجها داعش وبوكو حرام، وتنامي حالة الاضطراب وما نتج عنها من تدفق لوجات الهجرة في اتجاه أوروبا، ولهذا صار الهم الغربي مشغولاً بالوضع الجيوسياسي للسودان الذي يجاور سبع دول من شمال وغرب وشرق أفريقيا إلى جانب صلاته العربية، وأصبح التركيز على كيفية الحفاظ على الدولة المركزية أكثر من الاهتمام بحقوق الإنسان أو التحول الديمقراطي، فانهيار الدولة المركزية يمكن أن يخلق فراغاً ضخماً يربط بين غرب أفريقيا ومجموعات بوكو حرام، وشرقها في منطقة القرن الأفريقي حيث تنشط «حركة الشباب» الصومالية، هذا بالإضافة إلى القلق المتنامي تجاه تمدد تنظيم الدولة الإسلامية فيها.

العين على ليبيا

وتشكل ليبيا التي ترتبط بحدود طويلة مع إقليم دارفور السوداني المضطرب، قلقاً كبيراً للدول الغربية بسبب فروتها النفطية، وقرىها من السواحل الأوروبية الأمر الذي يجعلها منصة انطلاق لقوافل اللاجئين والمهجرين. وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية زيارات

متبادلة لمسؤولين أوروبيين لم تشهد مثلها علاقات السودان الأوروبية منذ سنين، جرى خلالها نقاش عنوانين رئيسيين: الهجرة وضبط الحدود، ومكافحة الإرهاب. الإتحاد الأوروبي وجه دعوة إلى وزير الخارجية السوداني لزيارة بروكسل حيث تم توقيع اتفاق بقيمة 100 مليون يورو لمعاونة السودان في قضايا ضبط الحدود والهجرة، ألمانيا بعثت بوزير الدولة للدفاع إلى الخرطوم كما وقعت على اتفاقية مماثلة بمبلغ 50 مليون يورو، كما بعثت إيطاليا بنائب وزير داخليتها.. التوجه يشير إلى أولوية القضايا لدى الدول الغربية، وهو في الوقت ذاته يستيقظ انطباعاً لدى هذه الدول بأن المعارضة، بمختلف مجموعاتها السلمية والمسلحة، قد لا تمثل خياراً أفضل عندما يتعلق بالأمر بالأمن وتحقيق قدر من الاستقرار.. فهل هذه المؤشرات يمكن أن تترجم إلى مواقف عملية للضغط على قوى المعارضة للتوقيع على الخارطة التي أعدها أمبيكي لوقف العنف والاتجاه إلى بناء السلام والاستقرار في السودان، لتقديم محفزات إضافية إلى الخرطوم لتفكح مجالاً أكبر للمعارضة، وتشجيعها على الانخراط في العمل السياسي الداخلي بدلاً من حمل السلاح أو النشاط في المهجر، الأمر الذي أُنجز حتى الآن تأثيراً ضئيلاً على مركز القرار في السودان.

على أن تبعات خارطة الطريق التي أعدها أمبيكي انداحت، وبدأت تثير أسئلة في أذهان مجموعات معارضة عن أسلوب التنظيمات التي لم توضح لجمهورها الهدف النهائي من جولات التفاوض المتكررة مع النظام، وما الذي يجري بالضبط في الغرف المغلقة، فالحديث عن أن التفاوض مع النظام بهدف لتفكيكه ولتحقيق هبوط آمن للبلاد، لا يقنع أحداً، ويعبر عن حالة تفكير رغبوي لأنه من غير المعقول أن يدخل النظام في حوار ومفاوضات لإنهاء وجوده، خاصة في الوقت الراهن حيث يتمتع بوضع أفضل عسكرياً ودبلوماسياً. وقد وصل الأمر ببعض المعارضين إلى طرح اقتراح بأن تقوم الحركات المتمردة المسلحة بالإعلان من طرف واحد عن تخليها عن فكرة حمل السلاح والعمل على العودة إلى داخل السودان والتركيز على العمل السلمي من خلال التلاقي مع جماهيرها والاستفادة من حالة الفراغ السياسي الناجمة عن احتراق الشعار الإسلامي على أرض الواقع والتجريب، وغياب العديد من قيادات الإسلاميين من صدارة العمل السياسي والتنفيذي خلال السنوات القليلة الماضية تحت مختلف الذرائع، ومن بينها تجديد دماء الحزب الحاكم.

من جانب آخر، فهل تستفيد السلطة في الخرطوم من وضعية الميزة النسبية عسكرياً ودبلوماسياً لإحداث اختراق سياسي في حالة الاحتقان التي تعيشها البلاد، أم أن قصر النظر سيتولى بتجديد هذه الفرصة كما حدث من قبل..

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختص بقضايا النفط

هانى زعرب / فلسطين

حلم..



arabi.assafir.com

الزيد على موقع «السمير العربي»
- اليمين: انقلاب الشرعية - فارح السلمي
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

زها وجميل والجاذبية

في زحمة الكلام عن الراحلة زها حديد تذكرت وصفاً لأستاذ الهندسة الوصفية بالجامعة، كان يردد قول جميل بثينة:

أقلّب طرفي في السماء لعله يلاقني طرفي طرفها حين تنظرُ
أحب أن يضيف بعض المرح على شرحه لبديهية رياضية وضعا إقليدس قبل ألفي سنة: الخطان المتوازيان لا يلتقيان. لكن الشاعر العربي فعلها ونقض الهندسة الإقليدية وجعلها يلتقيان ويتهامسان ويتفازلان!

اتجاه الهندسة اللا إقليدية الذي تبنته زها حديد، مع موجة المعماريين التفتكيبيين، كان مقترحاً ثورياً ضد الأشكال الهندسية الاعتيادية في الثمانينات، بل هو في الكثير من ملاحظه يقطع الصلة بالتراث ويحتج عليه. لذلك كانت حديد، وخلافاً لمواطنيها من رواد العمارة العراقية الحديثة، لا تبدو معنية بالعمارة التراثية ولا تستل شيئاً من بغداد القديمة، وتظهر كغريبة ومتفربة جداً، فعيون أهلها لم تعتد إلا على محاكاة

نص ورسم مرتضى كزار

لسنا أبرياء

يجب أن نعرف أننا شركاء في المسؤولية مع النظام المصري على امتداد 40 عاماً، عن بقاء كاتب ديفيد حتى اليوم، شاركتنا حين كففنا عن المطالبة بالغانها. وحين أزعجنا من قائمة أولوياتنا ومن برامجنا السياسية ومن أهداف ثورتنا، وحين صمتنا وصدقنا وردنا ذريعة وأسطوانة النظام المشروخة بأن الظروف لا تسمح، وحين قبلنا في صفوفنا من يقبل المعاهدة ولا يعارضها، ومن يقاومها بالديموقراطية، فوئدت الحريات وأصبحت إسرائيل الدولة الأولى بالرعاية في مصر.

لقد تخلفتنا كثيراً عن موقف الجيل المصري الذي أثنى معاهدة 1936 بعد 15 عاماً من توقيعها، وتخلفتنا عن أساتذتنا من الجيل الذي زج به السادات بالسجن عن بكرة أبيه في 1981 بسبب معارضته المعاهدة. إدانة النظام لا تكفي، وأن الأوان لوقفه صادقة مع النفس، فالطريق إلى النصر واسترداد الثورة يجب أن يبدأ بالاعتراف والتفكير والتدبير والحوار في كل مواقفنا وأخطائنا التي ساهمت في صناعة هزائمتنا.

من صفحة Mohamed Seif El- Dawla (عن فايسبوك)

اجتثاث

التحسس الشديد في لحظتنا الحساسة هذه لـ «الاجتثاث» أمر غير واقعي وخطأ. اجتثاث حزب «الدعوة» مثلاً، أو الحماسة لإقحام البوابات واجتثاث «العملية السياسية» كلها، لقد جرب المالكي اجتثاث الصديريين ومعارضيه من السنة والبدنيين والعلمانيين، ولم ينجح في ذلك، ولنتذكر ما جلبته سياسات اجتثاث البعث أيضاً من تضخم البعث نفسه بعد أن تبخر في 2003.

لن يختفي أحدٌ من الساحة بلمح البصر. وإرادات القوة والبطش، إن مارستها السلطة والحكومة أو معارضوها، لن تنجح في اجتثاث أحد، وإنما ستقاوم المشاكل ليس إلا.

فلنترك الأحزاب الفاشلة تجتث نفسها بنفسها، حينما تفضل في تقديم وجوه جديدة تصدّر المشهد السياسي، وحينما تتمسك بالمواعيد المتعصية، وحينما ترفض الاعتراف بالخطأ وإجراء مراجعة عميقة لنفسها. حينما تفعل كل هذه الأشياء «الصدامية» فاطمنوا، هي بذلك تجتث نفسها بنفسها.

من صفحة الشس مه (عن فايسبوك)

مدونات

ضغط لتحسين ظروف «العرب»

أول مره اطلع من زيارة في سجن العرب وأخرج «مبسوط» إلى حد ما – حتى لو أنني انتظرت حوالي 6 ساعات عشان زيارة 15 دقيقة. النهارده كانت أول مرة أشوف بعيني نتيجة الجهود الذي قام به الكثيرون للضغط على الداخلية لتحسين ظروف سجن العرب.

النهارده زيارة الأهالي كانت من 15 إلى 25 دقيقة، وتضمنت بضع دقائق سلام باليد وبدون حواجز. أي نعم على دعمهم مخبر، بس فل.

كان دخل أكل وتمر وعسل ومصلية وفاكهة – أي نعم مش بكميات كثيرة تكفيهم والتفيعيص مستمر، بس دخل النهارده أنا شفت نتيجة الحملات التي قام بها الكثيرون لتحسين ظروف المسجونين وحببت أنقل لهم هذا التحسن عشان أقول لهم مجهودكم أتى بثماره.

وأفكرم بأن المعركة والضغط مستمران حتى إغلاق هذا السجن سيئ السمعة.

كان دلوقت الزيارة الاعتيادية – اللي هي كل اسبوع – بقت من غير تصريح من النيابة، وكان فيه زيارة استثنائية لحد نهاية مارس..

من صفحة Halem Henish (عن فايسبوك)